

البصل

أن محصول البصل من أهم المحاصيل بمصر ويلى مباشرة فى الأهمية المحصول الأساسى فى البلد وهو القطن .

وقد خطا هذا المحصول خطوات واسعة حيث ارتفعت قيمة ماصدر منه

من ٣٨٥٠٠٠ جنية فى سنة ٩١٣ الى ١٢٤٧٠٠٠ فى سنة ١٩٢٨ .

كما أن المزارع بهذا الصنف تضاعفت مساحته فبعد أن كانت ٢٥٨٠٤

فداناً فى سنة ١٩١١ أصبحت ٤١١٥ فى سنة ١٩٢٧

ولقد لفت الحال التى وصل إليها هذا المحصول أخيراً من تدهور فى

السعر الى انحطاط فى الصنف نظر أولى الأمر بوزارة الزراعة فتشككت لجنة

خاصة للفاة هذه الحال ودراسة العوامل التى ادت الى هذه النتيجة السيئة

ولقد تقدمت هذه اللجنة للوزارة بتقرير واف عن هذا المحصول ورفعته فى

يوم ٨ نوفمبر ١٩٢٨

ولقد حصل قبل أن تتم دراسة ما أوصت به هذه اللجنة . وفى أواخر

موسم هذا المحصول لسنة ١٩٢٩ أن تدهورت الأسعار وانحطت لدرجة ادت

الى خراب الكثيرين من تجار وزراع فارتفعت الاصوات بالشكايه للمرة من جميع

النواحى وما زالت اسعار هذا الصنف آخذة فى التدهور والانحطاط وبلغت

الحال فى الموسم الحالى أسوأ درجة فان الثمن الذى يتتاع به القنطار الواحد من

(١) تكونت لجنة فى قسم البساتين من عبد الغنى افندى صبحى مراقب مزرعة الجبل الاصفر وعطيه افندى ابراهيم دبلوم التجارة العليا وكاتب أول القسم لدراسة أسواق الفاكهة والخضر وقد درست أثناء وجودها بالاسكندرية تجارة البصل ووضعت هذا التقرير ونظرا لأهمية موضوع البصل رأينا اثبات هذا التقرير فى الفلاحة

البصل في محطة القبارى بالاسكندرية في الموسم الحالى يبلغ حوالى ١٨٠ مليا
فى المتوسط ولايكفى ذلك لتغطية مصاريف نقله من الوجه القبلى وثمان الخيش
وقد تألفت لجنة أخيرا بوزارة الزراعة للنظر فى التقرير المتقدم ذكره
وفى ضوء الردود التى وردت من القنصليات مع سماع آراء المصدرين والمنتجين
وقد شاهدنا حالة هذا المحصول أبان وجودنا فى الاسكندرية فى مارس سنة
١٩٣٠ ورأينا جوال البصل الذى يزن ١٧ كيلو جراما يباع على العربات
بالشوارع بالاسكندرية بـ ٥٠ مليا بما فى ذلك ثمن الجوال الجديد .

فاتصلنا عن طريق الغرفة التجارية بالاسكندرية بجمع من مزارعى وتجار
البصل واجتمعنا بهم بدار الغرفة فى مساء يوم ٢٧ مارس وذلك للبحث والتشاور
معهم لمعرفة أهم العلل التى أثرت هذا التأثير السىء على محصول البصل
واستطلاع آرائهم واقترحاتهم

وسنوضح فيما يلى النتائج التى وصلنا إليها فى هذا الشأن ومن رأينا أن
الاسراع فى تنفيذها مع ما أشارت به اللجنة السابق تكوينها بوزارة الزراعة
أحسن علاج للحالة التى منى بها هذا المحصول الهام فى العهد الاخير .

أولا — كانت الازمة العالمية الحالية من أقوى العوامل التى انزلت
اسعار البصل فى الموسم الحالى ودهورته هذا التدهور العظيم فإن أثمان
الحاصلات فى جميع أنحاء العالم بصفة عامة هبطت بدرجات متفاوتة غير أنه
لم يصل الى علمنا بعد البحث والتحرى أن سعر أى محصول آخر هبط للدرجة
التى هبط إليها سعر البصل فان قنطار البصل كان يباع بالقبارى فى معظم
أيام موسم سنة ١٩٢٩ بسعر يتراوح بين ٧٠ — ١٢٥ قرشا وقد نزل هذا الموسم
الى ١٨ — ٢٠ قرشا مع أن متوسط هبوط أسعار باقى المحاصيل لم يبلغ

هذه الدرجة الخطيرة ولم يزد عن نصف أسعار الموسم السابق في أغلب المحاصيل وبلدهمى اذا أن هناك عوامل أخرى لعبت دورا خطيرا في تدهور أسعار البصل بصفة خاصة في الموسم الحالى وفي الجزء الأخير من الموسم السابق .

ثانياً — زادت المساحة المخصصة لهذا الصنف زيادة عظيمة نشأت عنها زيادة كبيرة في المحصول في السنوات الأخيرة فازداد بذلك المعروض في الاسواق في الوقت الذى لم تزد فيه الكميات اللازمة للاستهلاك العالمى بالنسبة التى تتمشى مع زيادة الغلة في هذا المحصول فاختلف توازن العرض والطلب مما ادى الى هبوط في أسعار الصنف ليس فقط في مصر بل وفي الاسواق الاجنبية وقد اذاعت مصلحة التجارة والصناعة في الصحف أن أسعار البصل المصرى في ليفر بول يوم ٢٦ مارس سنة ٣٠ كانت شلن و ٩ بنس الى ٦ شلن و ٦ بنس عن كل ٥٠ كيلوأمى من ٢٨ - ٣٢ مقابل ١٨ قرش لنفس السكمية بسوق الاسكندرية وقد طلب بعض الزراع بالحاح أن تتدخل الحكومة وتحدد المساحة التى تزرع بصلا سنويا غيرانه لا يمكن النظر في مثل هذه السياسة يجب معرفة :

- (١) كمية المحصول العالمى
- (٢) كمية الاستهلاك العالمى
- (٣) الاغراض التى يستعمل لها البصل المصرى بصفة خاصة
- (٤) مميزات المحصول المصرى وهل يشاركه فيها محصول اى بلاد اخرى
- (٥) هل يظهر المحصول المصرى في الاسواق في الوقت الذى يظهر فيه المحصول الاجنبى .
- (٦) هل البصل المصرى يستعمل في بعض الصناعات

والى ان تم دراسة هذه النقط وما شابهها لتحديد سياسة الحكومة في هذا الشأن يمكن العمل من الآن لتحسين البصل المصرى وهذا عامل كبير لكسب السوق الخارجية ومزاومة المحصول الاجنبى فى هذه الاسواق وقد اهتم قسم البساتين كل الاهتمام فى تحسين نوع البصل المصرى وابتدأ فعلا فى خريف هذا العام بانتخاب ٢٢٠٠٠ بصله من البصلات الجيده الحسنة الصفات لتكون نواة مستقبلا لتعميم البزرة الجيدة المنتقاة وكذلك لتكون أصلا لانتخاب محصول ينتج مبكرا ليصدر الى الاسواق الخارجية فى الوقت المناسب يمكن الزراع المصرين من الاستفادة بالاثمان العالية .

ثالثا - لعب فريق من تجار الصادر لهذا الصنف دورا هاما وقاموا بمناورات نشأ عنها لدرجة عظيمة هذا الحال السيء وقد توصلوا بطرق غير مشروعة بايهام التجار المحليين والزراع انهم على استعداد - نظراً لكثرة الطلبات على المحصول المصرى فى الخارج - لشراء أكبر كمية وعملاوا على نشر هذه الدعوى بكل ما لديهم من الوسائل وعرضوا أسعاراً عالية لما ورد من الصنف فى القبارى فى الأيام الاولى من الموسم وهى فى العادة مقادير قليلة . ونظرا لعدم وجود اية وسيلة لدى الزارع والتاجر المحلى يعرف بها مركز هذا المحصول فى الخارج والواقع هو انهم يشتغلون فى هذا الصنف فى الظلام الحالك او على اساس البيانات المضللة يبادر التجار المحليون الى استيراد أكبر كمية ممكنة من المحصول من داخل القطر فتهال المقادير على محطة القبارى وتتكدس فى السوق وتزدحم هذه المحطة بالكميات الواردة والتاجر المحلى والمزارع مجبر فى هذه الحالة فى قبول اى سعر يعرض عليه لان تركه المحصول على الارصفة لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة يتسبب عنه تحمله خسارة جسيمة جسدها

رسوم الارضية التي تتقاضاها مصلحة السكة الحديد وهى عبارة عن ٢٠ مليا للشوال الواحد عن كل يوم والسكة الحديد مضطرة لاتباع هذا الاجراء حتى تخلى ارضيتها (وهى المسكان الوحيد في الوقت الحاضر لبيع هذا المحصول) لبضائع اخرى ورسائل مازالت في الطريق ومحطة القبارى هى القلب النابض للحركة في السكة الحديد والتجار المحليون لا يمكنون شونا بالاسكندرية لنقل رسائلمهم اليها حتى يتفادوا دفع الارضية ويتمكنوا من تأجيل البيع بضعة ايام حتى تتحسن الحالة وبذلك يتحكم التاجر المصدر كلية في السوق ويملى ارادته ليحصل على البصل باجنس ثمن

ولاعلاج هذه الحالة الا بانشاء بورصة لهذا المحصول فهى الطريقة الوحيدة التي يمكن الوصول بها الى معلومات يركن اليها عن حالة هذا المحصول في العالم لسكل من يهيمه الامر من الزراعة او التجار والسامسة وبهذه البورصة يمكن الوقوف في وجه كل من تحدته نفسه للاخلال بالسوق والاضرار بها وقد فصل ذلك تقرير لجنة وزارة الزراعة والامل كبير ان ترى في القريب العاجل هذه البورصة مقامه .

غير اننا نرى ان انشاء البورصة وحده غير كاف وذلك لعدم امكان بيع البصل بالعينة لاختلاف احجامه ودرجة جودته ونضجه في الرسالة بل وفي الشوال الواحد . ويصر التجار كل الاصرار على ضرورة فحص كل رسالة كما هو واقع الآن فيجربى هذا الفحص على ارضية محطة القبارى التي اصبح فيها الحال على غير مايرام علاوة على تفرغ المحصول على ارضية مكشوفة وبدون جمالونات فيتأثر البصل من الامطار والشمس كما حصل في موسم ١٩٢٩ وقد اتلف المطر حوالى ال ٢٥٠٠٠ شوال ومصلحة السكة الحديد لها

كل العذر في ذلك لازدحام ارضقتها المغطاة في محطة القبارى وعلاوة على هذا فقد علمنا من مصلحة السكة الحديد ان حركة النقل في عموم القطر المصرى كادت تشل وتقف كلية في الموسم السابق لسبب وصول عدد كبير جدا من عربات السكة الحديد لمحطة القبارى دفعة واحدة محملة بالبصل ولم يبادر اصحابها الى استلامها نظرا لتدهور الاسعار ومضار شل حركة النقل بالقطر المصرى جسيمة ليس فقط على تجارة البصل بل على تجارة البلد بصفة عامة .

وتفاديا لكل هذا وتمكيننا للسكة الحديد من القيام بعملها على أحسن وجه نرى أن يلحق بالبورصة شونه أو شون على شرط أن تكون ملكا للحكومة تتصل بمحطة القبارى بشريط من الحديد كما تصل اليها الرسائل بواسطة وتتقاضى الحكومة في نظير ذلك رسما مناسباً عن كل شوال وتقترح أن يكون مليمين عن اليوم الواحد للشوال وهو رسم كاف لتقابلة المصاريف علاوة على ما ينتجه من الأرباح لأنه يرد في المتوسط حوالى الـ ٣٠٠٠٠ شوال في اليوم لمدة ثلاثة أشهر وقد علمنا أن الحكومة تملك مساحة كافية خلف محطة القبارى من الميسور إقامة هذه الشون عليها وبهذه الشون يتمكن التجار والسماسره من فحص الرسائل وإجراء عملياتهم الخاصة بالبورصة ونرى أن يشرف على العمل بتلك الشون موظف رسمى مسئول ومعه العدد اللازم من المساعدين ويجب العمل بتلك الشون طبقا لتعليمات ولوائح توضع وفقا للحالة

وتحتيم تملك الحكومة لهذه الشون له مزايا لا يستهان بها ويمنع مضار جسيمة تصيب التاجر والزراع للأسباب الآتية :

(١) تتبع الحكومة سياسة المساواة بين الجميع فلا تميز شخصاً على آخر

٢) تتمكن من بحث حالة السوق ومراقبة تسيير العمل به ومن هذا
يمكنها :

- ١ — تبيان الطرق المتبعة وماهية نتائجها .
- ب — إدخال طرق أوفق وعمل التحسينات اللازمة .
- ٣) توجد الحكومة المنافسة المشروعة وتراقبها وتهيمن على المتنافسين
من التجار وذلك على أسس المصلحة العامة .
- ٤) تقلل الحكومة أسباب التنافس الغير المشروع بقدر الامكان
وذلك :

- ١ — لأنها أحسن حكم في حالات التنافس
- ب — تبعد الحكومة كل من يخل بالشروط والاداء الموضوعة
- ج — تعاقب من يعمل على عدم إطاعة القوانين
- ٥) إيجاد ثقافة عامة فيما يتعلق بالأسواق الى غير ذلك من المزايا .

رابعا - حماية الصنف في الاسواق الخارجية :

١ — بلغت قيمة ما شحن من البصل الى الولايات المتحدة الأمريكية
في سنة ١٩٢٧ - ١٩٤٢ ر ١٦٦ جنيها وفي سنة ١٩٢٨ - ٢٨٢ ر ١١٥ جنيها
فهي في المرتبة الثالثة التي يصدر اليها البصل المصري غير أن الحكومة
الأمريكية قد وضعت أخيرا ضريبة على البصل المصري أقفلت بواسطتها
أبوابها في وجه المحصول المصري . فواجب اذن على الحكومة المصرية أن
تسعى حالاً لالغاء هذه الضريبة الباهظة والا فأصبح لزاما عليها أن تفرض على
واردات أمريكا الى مصر ضريبة المعاملة بالمثل وما يرد من أمريكا الى مصر
زاد باضطراد من ٩٤٥ ر ٥٩٠ ر ١ جنيها مصريا في سنة ١٩٢٢ حتى بلغ في

سنة ١٩٢٥ مبلغ ٢٣٨ ر ١١٦ ر ٢ جنيها ثم ٥٠٣ ر ٢٧٤ ر ٢ في سنة ١٩٢٧
 و ٧٩٩ ر ٦٨٧ ر ٢ في سنة ١٩٢٨
 والجدول الآتي يبين ثلاثة من أهم صادرات الولايات المتحدة الى مصر
 مرتبة بحسب قيمتها وذلك عن سنة ١٩٢٥ .

الصف	قيمة ما استورده القطر المصرى من الولايات المتحدة	جملة ما استورده القطر المصرى من الخارج
الدقيق	٣٠٠ ر ٥٦٣ ج م	٨٧١ ر ٤٩٠ ر ٣ ج م
الأتومبيلات	٣٠٠ ر ٠٠٠ »	٤٢٣ ر ٧٦٤ »
الآلات بأنواعها	٢٦٤ ر ٠٠٠ »	١١٧ ر ٧٧٨ »

فمن الميسور دون أية خسارة تصيب البلد رفع الضريبة على الاصناف
 السالفة لسهولة الحصول عليها من جهات اخرى خصوصا وان نظام التعريفية
 الجمركية الجديد يمكن حكومتنا من ذلك . وانا لعلى يقين باننا نتمكن من هذا
 الاجراء من اعادة فتح الابواب الامريكية في وجه البصل المصرى .
 والضريبة الامريكية لم تحرم البصل المصرى من احد اسواقه الرجحة في
 الخارج فقط

بل ان تأثير هذه الضريبة السيء امتد للاسواق الاخرى مما ساعد على
 بخس ثمن البصل كثيرا .

(ب) القيام بدعوى واسعة النطاق لترويج هذه التجارة في الخارج
 فتكلف الحكومة المصرية قناصلها في الخارج لموافاتها يوميا باسعار البصل

ومقدار الطلب على الصنف في كل سوق مع ابداء الملاحظات التي تظهر
لخضراتهم على ان تنشر هذه المعلومات بالبورصة المقترحة لهذا المحصول لكيما
يقف عليها الجميع وهذه البيانات اليومية على جانب عظيم من الاهمية للتاجر
والزارع وتستمر طوال الموسم وللشهر الذي يسبقه .

ونظرا لتعدد أعمال القناصل يجدر بنا أن نشير هنا الى ما قد يؤديه
الملحق التجاري من الخدمات في البلاد الموجود بها ومن رأينا أن الحالة
أصبحت ماسة جدا لخدمات الملحقين التجاريين لانهم يكرسون كل أوقاتهم
بطبيعة أعمالهم لترويج حاصلات ومنتجات بلادهم في الاسواق الاجنبية
علاوة على ما قد يكسبونه من الاسواق لهذه الحاصلات فاللهم يرجع التاجر
الوطني مطمئنا في كل ما يخصه .

والعمل على رواج الحاصلات وايجاد الاسواق لها في الخارج أصبح من
أهم الواجبات الملقاة على عاتق الحكومة ولا سبيل للقيام بهذا الواجب الا
باجاد ملحق تجارى لكل سفارة مصرية بالخارج والحاجة أصبحت ماسة جدا
لخدماتهم ونرى بصفة قاطعة أن الطرف الذي يتم فيه ايفاد الملحقين التجاريين
لمصر في الخارج هو أسعد ظرف تستفيد منه التجارة المصرية .

خامسا _ سُمن المحصول :

(١) تصل القطارات محملة بالبصل لمحطة القبارى ونظرا لازدحام أرصفة
هذه المحطة بالكميات التي وردت من قبل فلا يستطيع المرسل اليه استلام
الكمية الواردة باسمه لعدم وجود أرصفة خالية وبما أن قوانين مصلحة السكة
الحديد تقضى بتفريغ المركبات بمجرد وصولها بواسطة عمالها لا بواسطة عمال
المرسل اليه فلا تعتبر الرسالة وصلت الى المرسل اليه الا عند الساعة التي تفرغ

منها العربة على الرصيف وله بعد ذلك عدد من الساعات لنقل بضائعه أو بيعها
والا فرضت عليه ضريبة الارضية . وما دام البصل موجوداً بعربات السكة
الحديد فانه يعتبر كأنه لم يصل للمرسل اليه ولو دام انتظاره بهذه الحالة اياما عديدة
وقد نتج عن هذا أن الحالة وصلت في أواخر الموسم السابق (١٩٢٩) أن
حوالى ١٥٠٠ عربة وقفت محملة ومعطلة بمحطة القبارى لازدحام الارصفة وهذه
العربات بحالتها معرضة للشمس والمطر مما أفسد الصنف فتوقف التجار عن
الشراء ونزل السعر الى أحط مستوى مما جر الخسائر والخراب على تجاره
وزراعه علاوة على شل حركة النقل بعموم القطر بسبب تعطيل هذه العربات
وشواهد الحالة فى الموسم الحاضر تنذر بتكرار هذا فلقد رأينا الارصفة
بمحطة القبارى مزدحمة بالمحصول ازدحاما شديدا ولا مكان لما يرد من رسائل
البصل بها من داخل القطر وهذه الرسائل بدأت تنهال على محطة القبارى
ومن أجل هذا تركت العربات محملة حتى تجد الرسائل امكنة كافية لها بالارصفة
وهى مسألة أن لم تعالج فى الحال تجر الخراب وتحمل الدمار الى السككيين
من تجار وزراع .

ولأمكن تلافى هذه الحالة والتغلب عليها نرجو ماجين ان يولى اولى
الامر كل عنايتهم لها محافظة على الصالح العام . وننقل فيما يلى العلاج الذى
توصلنا اليه بعد مباحثة المختصين تجارا وزراعا فى الموضوع وهو . -

انه من الآن لغاية ١٥ ابريل القادم يجب الاينقل من داخل البلدا الى محطة
القبارى يوميا اكثر من ١٥ الف جوال باية حالة لأن موسم البصل والاسواق
الخارجية تنتهى حوالى هذا التاريخ ولأمكن ايضا تصريف ماورد فعلا من
الصنف الى محطة القبارى فى نفس الوقت

والاعتراض الوحيد الذى سمعناه من مصلحة السكة الحديد هو ان ذلك ليس فى مقدور المصاحبة لانه واجب عليها قبول أى رسالة تقدم لها من محطات الشحن بالوجه القبلى مادامت ارصفت تلك المحطات تقبل ذلك وما دامت المصلحة تملك وسائل نقل هذه الرسائل الا اننا نرى امام الكارثة المهددة انه لا مفر من القيام بهذا العلاج فى الحال والا ساءت العاقبة وحل الخراب بعدد كبير من التجار والزراع لجهلهم التام بحالة أسواق هذا المحصول العالمية . وانا على يقين بأن هذا العلاج يمنع لدرجة عظيمة اضرار كبيرة وينقذ الحالة فى الموسم الحالى وذلك ريثما يتم تشييد البورصة المقترحة والشون الملحقه بها .

(ب) تخفيض النولون :

نظراً للحالة السيئة التى وصلت اليها أسعار هذا المحصول لدرجة أن الثمن الذى يباع به الجوال أصبح غير كاف لسد حتى نولون السكة الحديد وثمان الخيش فاصبح لزاماً أن تخفض أجور نقله والرجوع بها الى ما كانت عليه قبل الحرب (أى من ٢٠ الى ٢٥ ملياً للجوال بدلا من ٤٠ الى ٤٥ ملياً فى الوقت الحاضر) خصوصا وقد هبط سعر الفحم حتى ولو ضحى بجزء من الايراد فى هذا الشأن خدمة لصالح فريق كبير من التجار والزراع .

(ج) تنمير الرسائل .

اعترضت مصلحة السكة الحديد بان عدد عمالها غير كاف لتنمير كل جوال يصل يراد شحنه الى الاسكندرية لأن هذا ليس فى مقدورهم . ولما كان تنمير كل جوال بنمرة الرسالة التابع لها من الأهمية بمكان اجتنابا للخطأ

الذى يحصل بين الرسائل مما يؤدي الى اختلاطها ببعضها وتأثير ذلك سيء للغاية على السعر فإن اختلاط جوال من البصل الرديء برسالة من الصنف الجيد ينزل بالسعر الى مستوى منخفض علاوة على المشاحنات التي تقع بين التجار من جراء ذلك .

واعترض مصلحة السكة الحديد بقلّة العمال لا يبرر هذا الأمر حيث أن التدمير واجب يقضى به نظام المصلحة واذن فعليها أن تمد المحطات التي تكثرت فيها حركة الشحن بالعدد اللازم من العمال للقيام بعملية التدمير التي تحتّمها لوائح المصلحة وخدمة للجمهور .

واعترض المصلحة المذكورة بانها اصدرت التعليمات لمحطة الشحن بالوجه القبلي بان تعطى نمرة الرسالة للشاحن كي يضع بنفسه أو بواسطة عماله هذه النمرة على الاجولة لعدم كفاية العمال لديها وتقصير الشاحنين بالقيام بهذا الامر لا يبرر قطعيا موقف المصلحة هذا الموقف .

(د) العربات الصحاح :-

يجب أن تمتنع مصلحة السكة الحديد كلية عن شحن البصل في عربات صحاح (امريكانى) لأن هذه العربات تتأثر بالحرارة وبذلك يصبح ما بداخلها من البصل بحالة رديئة لها تأثيرها السيء في السعر وقد علمنا من مصلحة السكة الحديد أن هذا الأمر لا يحصل الا نادرا جدا وعن كميات قليلة وحيث أن العربات المناسبة لنقل المحصول كافية لدى المصلحة كما فهمنا ذلك فلا نرى ما يدعو الى الاستمرار في الشحن بهذه العربات الضارة أضف الى هذا أن هذه العربات تستعمل في الغالب لنقل الفحم والحجر والسبلة ووضع البصل اذن

بداخلها وهي بحالتها هذه تسبب تسرب التلف اليه كما أن ذلك يشوه
الأكياس ويؤثر لدرجة كبيرة على رواج الصنف

سادسا — يصدر بعض التجار أصنافا تالفة من البصل مما يسيء الى
سمعة البصل المصرى فى الخارج ولهذا تقترح تعيين خبير فى الجمارك يؤشر
كتابة على مستندات كل رسالة للخارج بما يراه من حالة الصنف المشحون
وفقا للوائح (توضع خصيصا لهذا الغرض على أن يكون هذا التأشير اجبارى)
سابعا — طلب الينا بعض تجار الصادر أن ننقل رغبتهم الآتية
لأولى الأمر وهى أن تتداخل الحكومة المصرية وديا لدى شركات النقل
البحرى لتخفيض نولون شحن البصل وهى أمنية نرجو أن توضع موضع
الرعاية والاهتمام .

ثامنا — العمل على إيجاد ونشر النقابات التعاونية بين زراع هذا الصنف
ولا يخفى ما سيكون لهذه النقابات من الأثر الحسن فى النهوض بهذا المحصول
الرئيسى الهام .